لبنان على مفترق الطرق[1]

هل يستطيع ايجاد بناء اجتماعي وطيد ؟

٢ ـ المعضلة الزراعية

بقلم الاب اندره لوجنيل اليسوعي

تشير الزراعة في لبنان الحديث معضلة اجتماعية تفوق اهميتها اهمية معضلة عمال الصناعة بسبب كون الشعب زراعياً في الدرجة الاولى كما سيجيء معنا حتى اصبح استقرار البلاد السياسي وازدهارها الاقتصادي مرهونين في الآتي وقبل اي امر اخر بتنظيم تعاون الفلاحين تنظيماً سليماً .

ويبدو انه من الاهمية بمكان ان نتوقف خاصة وبانتباه على المعضلات الكثيرة التي تضعها امامنا الآن اوضاع لبنان الزراعية .

ولقد كانت العادة حتى السنين الاخيرة عندما كانوا يتحدثون عن الزراعة في هذه البلاد ان يخلطوا في دراسة واحدة بين سورية ولبنان . اجل ان بين البلادين لشبهاً فاقتصادياتها تبدوان في بعض المناحي كأن احدهما متمّ للآخر على ان هذا الامر ليس الّا مغالطة في عين اللبناني لان وجهة النظر السورية تختلف ايّما اختلاف عن وجهة النظر اللبنانية .

وفي الساعة الراهنة لقد قضت مصادفة الامور السياسة بفصل الاقتصادين فلذلك دُعينا الى النظر في المعضلة اللبنانية على حدة وتحت شكل خاص .

ولا بدّ لمن يطوف لبنان من ان يرسخ في ذهنه ان البلاد ليست بالاجمال ذات املاك كبرى على نقيض بقية بلدان الشرق الادنى ولا يصلح فيها للزراعة الكبرى الا سهل البقاع وحده وربما جزء من سهل عكار لان تكوينها اشبه بالسهول السورية الكبيرة المجاورة لحمص وحماه وحلب . ولقد فرض وضع لبنان الجغرافي الضيق على البلاد تجزئة الاستثمار الزراعي فيها . اما جملة مساحتها فعشرة آلاف كيلومتر مربع وعدد سكانها فيناهز المليون والمائتي الف نسمة اي بمعدل

(١) راجع المشرق ٤٩ : (١٩٥٥) ص ٢٧٦-٢٩٢ ، معضلة عمّال الصناعة للمؤلف نفسه .

مئة وعشرين شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد. واذا كانت سلاسل جباله الرائعة تغدق عليه مباهج لا مثيل لها فانها قد انتزعت من يد المزارع مساحات واسعة.

والارض الصالحة للزراعة في لبنان مساحتها ٢٥٠٠ كيلومتر مربع لشعب مزارع يناهز عدده الـ ٧٠٠ الف ساكن. مما يجعل كثافة السكان في الكيلومتر المربع الواحد ٢٨٠ شخصاً. ومن النظر الى هذه الاوضاع ندرك ان الملكية اللبنانية لن تستطيع الّا ان تكون عظيمة التجزئة.

ولو شئنا فهم طبيعة القضية الاجتماعية الخاصة الناجمة عن هذه الاوضاع لكان لا مندوحة لنا عن الالماع الى هذا الاعتبار الاساسي.

ويمقدورنا ان نقسم بايجاز لبنان الى ثلاث مناطق زراعية يتميز بعضها عن بعض كل التميز: الاولى منطقة ساحل البحر المتوسط والثانية هضبات السلسلة الساحلية والثالثة السهل الداخلي القائم بين لبنان الغربي ولبنان الشرقي. فالمنطقتان الاولى والاخيرة هما منطقتا السكان والتقدم اما الثانية فتعيش على ماضيها وتسير الى الافقار من اهلها.

وخصائص هذه المناطق الثلاث من حيث انها آهلة بالسكان ومن حيث الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية تتميز تميزاً ظاهراً. فالمنطقة الساحلية كان معظمها قديماً مغروساً من الاشجار التي لا تفتقر الى الري كالشجار الحمضيات والزيتون والتين والكرمة الخ . . . بيد ان اعمال الري التي نفذت في خلال السنوات الاخيرة قد ساعدت على انتشار زراعة المواد الغذائية واغراس الموز الى جانب الاشجار القديمة. اما الارض فشديدة التجزئة. وقد انضم الى السكان الاصليين منذ خمسة عشر عاماً جمهرة كبيرة من الجليين الذين اجتذبتهم صورة حياة اشد سهولة في ارض اوفر ثروة. وقد حوّل احتكاك الملاكين الصغار والخوّل[1] بسكان مدن الساحل القريبة المتواصل الى اتصاف مدنيتين فارتفع مستوى معيشتهم كما يظهر الآن عن مستوى حياة بقية مزارعي البلاد. واذا ما تسلقنا منحدرات الجبل عرتنا الدهشة من المجهودات التي بذلها الفلاح

١) الخوّل جمع خولي وفي القاموس: الخولي هو الراعي الحسن القيام على مال صاحبه وقد استعملناها بمعنى المرابع

على ممرّ القرون ليستر مزروعات هزيلة بالسفوح الوعرة الحصبا. « فالجاول » التي انشأها بقوة ساعديه تتدرج مرتفعة عدة كيلومترات . وفي بعض القرى ترتفع رجوم الحصى التي انتزعها من الارض الى اعلى من بيوتها وتغطي مساحات اوسع من مساحات الاراضي المزروعة . وثمّت اراضٍ كثيرة مستثمرة على هذه الشاكلة لا ترويها الّا مياه الامطار شتاءً ، ويستحيل على الفلاح احياناً ان ينشئ حول منزله حديقة البقول التقليدية التي تخوّله تأمين خضار اسرته . ولذلك كان عليه ان يكتفي بمحصولاته من الزيتون والتين والعنب . فكان مستوى معيشة هؤلاء الجبليين منحطاً كل الانحطاط . وتبيّن من تحقيق قام به رجال اختصاصيون سنة ١٩٣٨ ان دخل المزروعات في بعض قرى الجبل يبلغ ١٥ ليرة لبنانية للشخص في السنة . وقد كانت اغراس التوت وتربية دود الحرير تزيد في الماضي دخله زيادة محسوسة حتى كانت المزاحمة الاجنبية فقتلت عملياً صناعة الحرير فاقتلعت اشجار التوت واقفلت « الاخصاص » التي كانت معدة لتربية دود القز . ومنذ ان وضعت الحرب اوزارها تجدّد السعي لانشاء الزراعة الجبلية فغرست اشجار التفاح العديدة والاشجار المثمرة في المناطق التي كان بالاستطاعة ريّها فيها . واننا لنتمنى ان تتكلل هذه المجهودات بالنجاح وينتعش وضع الاسرة الجبلية ، ومما يجب ان لا يغرب عن ذهننا هو ان الفلاح اخذ يغادر قريته ليقيم في الساحل او في المدينة او يسافر الى المهجر وذلك بعد ان اصبحت حالة الامن لا ترغمه على اللجوء الى معاقله الجبلية . ومما لا ريب فيه ان اكثر من ثلث السكان لا يزال متمسكاً باراضيه الجبلية وان حياتهم قد تكون تعيسة لو لم ترسل المساعدات الغزيرة بصورة مستمرة من ابناء العيلة الذين هاجروا الى المدن او الى افريقية واميركا .

واذا ما اوغلنا في الداخل وعبرنا في الربيع الجبل واشرفنا على المنحدر الشرقي رأينا قائماً امامنا مشهداً قلما يحاكي جماله جمال بحيث يخيّل الينا ان ننتقل الى بلاد جديدة لدى رؤيتنا سهل البقاع ممتداً امامنا كبساط سندسي اخضر طبع عليه تنوع مزروعاته المختلفة مجموعة كاملة من الاخضرار المتلألئ تحت اشعة الشمس .

ولئن بلغنا منطقة الملكيات الكبرى فلا نخدعنّ بها اذ تعترضنا فيها اشد اوضاع الفلاح تناقضاً فالى جنب كبار الملّاكين يعيش اتعس الفلاحين الذين

تطفلت بينهم جمهرة من صغار المستثمرين ومتوسطيهم ولم يعدموا حيلة لنيل نصيبهم من ذلك القرض المثمر .

وهذا السبل الذي كان يُعدّ في العهد الروماني من اهراء رومة قد اجتاحته المستنقعات في العهد العثماني ولاسيما في جنوبه . اما اليوم فقد استردّ خصبه القديم واصبح صالحاً لشتى ضروب المزروعات وسيزيد ثروته اليوم انتشار زراعة القطن .

ويؤخذ من هذه الصورة العامة الخاطفة ان مختلف طبقات الشعب المزارع اللبنانية تتمثل على الشكل التالي :

عدد قليل من كبار الملاكين لا يستثمرون الا جزءاً قليلاً من الارض المزروعة . وجماعة من متوسطي الملاكين وصغارهم وعدد كبير من الحُوَل « المرابعين » وفئة من العمال الزراعيين هي حقيرة لو قيس عددها بمثيلتيها في سورية ومصر . ومما لا مندوحة عن ملاحظته هو ان معظم العمال والعاملات الزراعيين الذين يأتون الى الاشتراك في الحصاد وقطاف العنب وجني الاثمار ينتمون الى عيال صغار الملاكين المجاورين او انهم يفدون من الجبل او من المناطق الفقيرة التي يملكون فيها منازلهم وقطعة صغيرة من الارض .

شوائب الزراعة اللبنانية الحالية

مما لا شك فيه ان مجهودات كثيرة قد بذلت منذ ٢٥ سنة لتحسين الزراعة اللبنانية وكانت لها نتائجها . ومع ذلك فقد اتفق جميع الاختصاصيين في الشؤون الزراعية على التأكيد ان محصولات فروع زراعية عديدة كانت اقل عما تستطيع ان تعطيه ، كالحنطة مثلاً التي كان باستطاعة انتاجها ان يصبح اربعة اضعاف عما هو عليه .

ولسنا ندّعي كفاءة الاختصاصي الفني بالزراعة فلذلك ندع امر التبسط في ذكر الذرائع الآئلة الى تحسين الزراعة للاختصاصيين في هذا الباب بيد انه غير خاف حتى على الذين يجهلون العلم الزراعي ان نجاح الزراعة هو الاصلاح الاول الذي ينبغي لنا تحقيقه اذ باستطاعة مجهودات جميع الفلاحين المنتبهة مع مجهودات الدولة ان تؤدي الى زراعة اوفر جدوى والى نتيجة هامة في الحقل الاجتماعي : اي انها تفضي الى رفع مستوى حياة الفلاحين . ومن هذه الناحية

نرم النظر الى المعضلة الزراعية فنستبيح للنفس الحق بالاشارة الى اهم العقبات التي تحول دون تقدم الفلاح الاجتماعي :

- استثمار ثروات البلاد الطبيعية استثماراً غير كافٍ .
- عدم وجود رؤوس الاموال لادخال الاساليب الحديثة في الاستثمار .
- نقص تعليم الفلاح تعليماً فنياً وجهله .
- تنظيم اسواق الاستهلاك الداخلية والخارجية تنظيماً سيئاً .
- عدم وجود تشريع ملائم للحماية .
- فقدان روح التعاون بين اعضاء الجمعية الزراعية .

الثروات الطبيعية

في سبيل الاقتصار على الجوهري فقط لنجبر بالقول ان الثروة الكبرى الرئيسية للزراعة في الشرق الادنى هي الماء . ولبنان حصن للماء ان صح القول. ولقد قال احد المهندسين المائيين خاتماً كلامه بعد ان درس قبل الحرب طبيعة لبنان من هذه الناحية دراسة مفصلة : ان الجبل اللبناني يشبه اسفنجة مفعمة ماء وفي باطن ارضه كميات احتياطية كبرى منه ومجار ذات ثروة مدهشة . ولكن لا بدّ من البحث عن الماء في باطن الارض وعن استثمار ماء الشتاء استثماراً علمياً حيال تعذّر وجود اليد الجبارة لضغط هذه الاسفنجة لاستثمار الماء الراشح الى ابعد حد . وما عدا ذلك ثمة خطوة واسعة في هذا الباب لا مندوحة عنها في سبيل السير الى الامام .

وفي الواقع ليست الارض المرويّة الا ثلاثين الف هكتار من مئتي وخمسين الف هكتار من الاراضي القابلة للزراعة على حين ان الفائدة البسيطة الناجمة عن ماء الامطار كما يدلّ على ذلك المقياس المائي تمكن بكل سهولة ريّ مئة الف هكتار مما يستدعي اولاً احياء شبكة المياه اللبنانية احياء منتقاً بعمل تشترك فيه الدولة مع ذووي رؤوس الاموال الخاصة وفي شرقي السلسلة اللبنانية قد افضى تنظيم بركة اليمونة الى تحسين زراعي ملحوظ في منطقة بعلبك .

ان نهر الليطاني المنحدر انحداراً بطيئاً من البقاع يستطيع ان يروي ريّاً منظماً عشرات الالوف من الهكتارات لو كانت اعمال الري فيه قد نظمت

تنظيماً مفيداً ، ونحن نرغب من صميمنا ان تقوى الحكومة على ان تضع باسرع ما يمكن موضع التنفيذ التصاميم التي كانت لهذه الغاية وما برحت قيد الدرس.

وفي غرب السلسلة الجبلية وعلى سفح البحر المتوسط جداول عدة تجري مياهها وقد انشقت من الينابيع العالية فجعل لبعضها اقنية عند مجراها الاسفل فانتشرت بسببها الزراعة انتشاراً الى درجة تغيّر معها وجه الساحل تغيّراً تاماً .

ومما يجب ألّا ننساه هو ان الفلاحين الذين يقيمون على المرتفعات المشرفة على الساحل ويتراوح علوها من ١٠٠ الى ٢٠٠ والى ١٥٠٠ متر ما برحوا عامة يتعاطون الزراعة البعلية الضعيفة ذات المحصول الضئيل لان اشجارهم لا تعرف في غضون الاشهر الثانية من السنة الّا رطوبة الليل لتجدّد قليلاً تطريتها فمن السهل نسبياً ان يجلب الى هذه المناطق المتوسطة ما. الجبل العالي الذي يتدفق بغزارة في نقاط عديدة وذلك بواسطة اقنية وفروع لها .

ولئن نُظّم الريّ واضيف اليه انشاء المراكز الكهربائية التي المعنا اليها في مقالنا السابق فتكون فائدة الدائنين منه كبيرة ويكون مجلبة الخصب الى هذه المناطق خصباً لم تعهده من قبل ويوقف في الوقت نفسه تدفق سيل المهاجرين الذين يؤمون العالم الجديد سعياً وراء حياة اقل عناء .

ومن الناحية الداخلية فان اهمية مثل هذا المشروع الاجتماعية هي عظيمة لانها تمنع اولاد الفلاحين الذهاب الى المدن لتضخيم عدد الشغيلة فيها حيث يصدرون في وضع اقرب الى البؤس منه الى الرفاه ولانها ترجع الارض الى خصبها فتصبح قابلة للبيع والشراء. اما في الساعة القائمة فما اكثر الملاكين — وان كانوا كباراً في هذه المناطق — الذين عضهم العوز وعجزوا عن ايجاد شارين لحقولهم القليلة الخصب الخصباء التي اورثتهم اياها جدودهم .

ويجب ان نضيف الى سوء استخدام المياه النقص في استثمار الارض . ومما قاله السيد جان دبانه المعروف بمقدرته في الشؤون الزراعية في المحاضرة التي القاها ببيروت في اثناء اجتماع عقدته ندوة الاسبوع الاجتماعي سنة ١٩٤٢ : « ان مختلف ضروب زراعتنا اذا ما اعتني بها اعتناء يعدل العناية بها في المناطق الاخرى فانها تعطي من حيث الكمية وخاصة من حيث النوعية معدل انتاج

يفوق معظم المناطق الاخرى فنواحينا الاشد فقراً باستطاعتها الازدهار وذلك بفضل زراعة موجهة توجيهاً ملائماً ومشجعة تشجيعاً حسناً اما اذا كانت اصناف الانتاج عامة اقل جداً من معدلها العادي فلكون طريقة الزراعة ما برحت غالباً عاجزة من بعض المناحي» .

ولقد ألمعنا فيما تقدم معنا الى مَثَل الارض المعدودة للحنطة ولم تعطِ الّا ربع الانتاج الذي كان مقدراً لها ان تعطيه.

ومما يفضي الى تضاؤل المحصولات عدم استخدام السماد الكافي وحراثة المزارعين للارض حراثة في غير محلها او « تنظيمها » بصورة لا ترد معها شيئاً في خلال سنة او سنتين على حين انه لو احسن استغلالها لكانت انتجت محصولات وافرة ومنظمة . ويتفق غالباً ان لا يطبق الفلاح تطبيقاً ملائماً اصناف المزروعات على طبيعة الارض اذ يتكل على الاساليب القديمة البالية التقليدية فلا يفكر في توزيع الاغراس ولا بايجاد امكانيات جديدة في الاستثمار ولا يعرف ان يختار افضل البذار ولا البذار الملائم لتربة الارض .

وقد يكون الفلاح معذوراً بعض العذر في ذلك لان الحكومة لم تنشئ مراكز اختبار لتوجهه توجيهاً مفيداً وتقدم له خير البذور الملائمة لتربة الارض.

نقصان رؤوس الاموال للاستثمار وفق المنهج الحديث

ليس مردّ النقص في استغلال الثروات الطبيعية الذي شهدناه الى قصور الفلاح وعدم كفاءته في بعض الظروف بل الى نقص رؤوس الاموال ايضاً ؛ وفي مثل هذا المقام يتصل العامل الزراعي بالعامل الاقتصادي سواء اكان ذلك متعلقاً باقتصاديات المستثمر الشخصية ام باقتصاديات البلاد العامة . فالملّاك الصغير والمزارع محاصة تنقصهما عادةً رؤوس الاموال : الاول لتحسين زراعته ولدرء قسوة سنيّ القحط والثاني ليقوى على الوقاء بشروط عقده « مقاولة » وذلك اذا لم يدهمه ما ليس بالحسبان ويثقل اعباءه وعلى كل انهما سيضطران كنتيجة طبيعية الى الاستدانة واذا ما استدانا من احد المرابين فانهما يعرضان نفسيهما الى خسارة كل ما يملكانه واذا ما استدان الحوليّ من صاحب الملك تحرّج موقفه وبات تحت رحمته واوشك ان يجعله نصف رقيق له ، فالفلاح يفتقر الى

ايجاد دائن مجرد عن المطامع ليساعده من دون ان يستغله وليست القضية خاصة بلبنان بل بمصرف التسليف الزراعي اما الحلول المرتأة لها فمتنوعة وقد عُهد بها اما الى شركات مصرفية واما الى الدولة نفسها او الى تعاونيات تسليف.

ولقد يوشر تحقيق هذا الامر في لبنان ولكنه ما برح غير كاف لانعاش الزراعة حقًا. ففي سنة ١٩٣٧ اوجد مصرف سورية ولبنان شركة التسليف الزراعي والصناعي اللبنانية اما القروض التي ارتأى اعطاءها المزارعين فلم تتجاوز قيمتها قط الـ ٤ ٪ من انتاج البلاد السنوي وهو ما زال ممسكاً بهذه المشكاة ويؤمن كل عام للدولة اللبنانية سلفة قدرها ستة ملايين ليرة لبنانية. وقد انشأت الدولة مصلحة القروض الزراعية اما في البدء فكانت الاموال تسلّف بدون حدّ معين اما اليوم فان القانون لا يبيح قرضاً اكثر من ٥٠٠٠ ليرة لبنانية على ان يمتد في خلال خمس سنوات وذلك مقابل رهن. ولقد جاء هذا العمل سادًّا للحاجة الى حدّ تدفقت معه طلبات القروض بالالوف من كل نواحي البلاد على هذه المصلحة.

وقد عمدت الدولة بعض المرات الى تخفيض معدل القرض الى الفي ليرة وحتى الى الف ليرة لبنانية ليستطيع معظم طالبي القروض الاستفادة منها فتمكن الفلاح الصغير ان يستفيد من القروض على الصورة المرغوب فيها غير ان المساعدة المقدمة له هي قليلة جدًّا اما مجموع القروض المرتأى لكل سنة فلا يبلغ الـ ٣ ٪ من قيمة مجموع الانتاج الزراعي السنوي في لبنان اما معدل الفائدة فخمسة بالمئة. ويخيل الينا اذا شئنا ان تتقدم الزراعة انه لا مندوحة عن تعليق اهمية كبرى على مؤسسة التسليف الزراعي. ولماذا لا يتبنى لبنان المنهج التعاوني في التسليف وهو المنهج الذي يؤدي خدمات كبرى في البلدان الاخرى ومن مزاياه انه قد اوجده واداره رجال المهنة وتولّوه باقتصادياتهم وهو يفرض ما عدا ذلك ان المزارعين يفقهون ضرورة الاتحاد بينهم ليساعد احدهم الآخر وان يكون اكثرهم ثروة مستعدين ليضعوا في خدمة القضية الزراعية الوطنية اللبنانية جزءا من رؤوس اموالهم. ان الاختبار كما يبدو قد برهن على ان هذه الروح لما تنضج في لبنان لتحقيق مثل هذه المشروعات.

ولقد رخص المرسوم الصادر في ١٩ من شهر كانون الاول سنة ١٩٤١ بانشاء الشركات التعاونية وتنظيمها وكما اتصل بنا لم تقم منذ ذلك التاريخ الا تعاونيتان زراعيتان عملياً ما برحتا تعملان ايضاً ولكن بصعوبات كثيرة وما هما بمعنى الكلمة بتعاونيتي تسليف . ويبدو لنا انه لا بد من مباشرة عمل اقناع مبرم وافهام الفلاحين ان مساعدهم الحقيقي هو انفسهم وذلك على قدر ما يعرفون ان يتفاهموا ويتحدوا لتنسيق مجهوداتهم وتزييد امكانياتهم المالية.

والجمعية التعاونية قد كانت في بعض البلدان عاملاً من عوامل التقدم العظيم ويوسعها ان يكون لها اهداف متنوعة : كالتسليف — وشراء الاسمدة وضروب البذار وبيع المنتجات الزراعية — وشراء الادوات المحركة الخ . . . ومن اجل فوائدها انها تخرج الفلاح من عزلته وتجعله يستفيد من منافع العمل المشترك وجدواه .

نقصان التثقيف الفني

يتطلب كل علم من العلوم الانسانية في الاساس تثقيفاً نظرياً وعملياً جدياً وعلم الزراعة كغيره . ومن جملة العوامل المعدودة التي تبقي الزراعة اللبنانية على جمودها نوعاً نقصان الثقافة العلمية ففي جميع درجات السلم الاجتماعي لطبقة الفلاحين اللبنانيين ما برح عدد الاختصاصيين ذوي الكفاءة الجدية ضئيلاً جداً الضؤولة فلو كانوا اكثر عدداً مما هم عليه الآن لاستطاعوا اسداء النصح الى مواطنيهم وارشادهم ولعرفوا ان يزيدوا انتاج الارض ولنوّعوا الزراعة وجعلوها تماشي الاوضاع المحلية وبكلمة واحدة لكان الاقتداء بهم درساً حياً من دروس علم الاشياء .

وفي لبنان كما في غيره من البلدان قد ورث الفلاح عن اسلافه تقاليد عديدة متطاولة الاجيال وليدة الاختبارات العلمية السابقة ومنها المفيد ومنها المضرّ عن جهل وعدم فهم . وقد ذكر السيد دبانه في محاضرته التي اشرنا اليها مثلاً نموذجياً في هذا الباب : كطريقة تظاف الاشجار في بساتين الزيتون الساحلية وعقب قائلاً : يباشر الفلاح عمله بطريقة تتلف الاشجار في كل موسم اذ يقضي على قسم كبير بعمله على موسم السنة التالية . فالمدرسة وحدها تستطيع ان تزيل شيئاً فشيئاً هذا الخطأ وتثقف المزارعين الشباب تثقيفاً راسخاً . ويسعنا القول ان الحكومة لما توجه تعليم مدارسها الى ثقافة تعنى بالارض

توجيهاً حقيقياً وانها لتلة لها اهميتها لان هذا التثقيف بوسعه ان يشمل زهاء ثلثي طلاب المدارس فلذلك من الواجب توسيعه على قدر المستطاع لكيما يكون مجدياً وان يحتوي على عدة درجات ليطبق على مختلف طبقات السكان. ويبدو ان الحاجة الماسة تدعو الى نشره في البدء في المرحلة الاولية التي من واجب المدرسة فيها ان لا توزّع تعليماً مفرغاً في قالب واحد تستوي فيه المدن والارياف وابناء الصناع والعمال واولاد الفلاحين ويجب ان يشتمل برنامج مدارس القرى على جزء توجيهي نحو التثقيف الزراعي النظري والعملي وان يكون الفحص النهائي محتوياً على امتحانات نظرية وعملية زراعية وذلك من خير الوسائل لحمل ابن الفلاح على الرغبة بالارض والتعلق بها.

والتعليم الابتدائي الذي نفهمه على هذه الصورة بالاستطاعة اكماله في مزارع مدرسية يرى الشباب فيها عملياً تحقيق ضروب الزراعة النموذجية التي سيعانيها في ارضه بالمستقبل. وبستوجب التعليم الزراعي تنظيم مرحلة ثانوية فيصبح بالامكان ان تقدم للبلاد رؤوساء ومرشدين ووكلاء بالاستنابة عن صاحب العمل ورؤوساء مصالح لمشروعات الاستثمار خبيرين. ويجب توزيع هذا التعليم بحكمة ولا يصلح لاحد ان يدخله الا بعد امتحان دقيق لا تجتازه الا النخبة.

وبما ان عدد الملكيات الكبرى في لبنان قليل جداً فينبغي لنا ان لا نصطدم للمرة الثانية بالصعوبات الناجمة عن التعليم الثانوي المدرسي الحديث الذي اصبح عدد حاملي شهادته — البكالوريا — لا يستطيعون الا بكل صعوبة ايجاد عمل لهم بسبب كثرة عددهم.

وبالاستطاعة انشاء منفذ طبيعي لاستنفاد ايدي طلاب هذه المرحلة الثانوية بواسطة ملاك موظفي الزراعة. ومن المستحسن ان تفكر الحكومة في ايجاد ادارة منظمة وذات كفاءة للشؤون الزراعية وان يكون في كل قضاء فريق من الموظفين الكافي عددهم النشيطين مهتمين كمستشارين ومراقبين للزراعة.

وينبغي للتعليم الثانوي الزراعي ان يُبلغ خيرَ الطلاب درجة عليا ولذلك من الواجب التفكير في انشاء مؤسسة زراعية عليا يتولى التعليم فيها اساتذة اكفاء وذوي خبرة ومنها تتخذ الحكومة كبار موظفيها الزراعيين. وفي مقدور

كبار الملاكين ان يثقفوا ابناءهم وهم في اراضيهم التثقيف الزراعي الضروري لكي يصبحوا في المستقبل مديرين حاذقين لاملاكهم الواسعة ومستشارين ومرشدين لفلاحي منطقتهم وعليهم مدار الامر في الحركات التعاونية ويكونوا قطب الرحى في الحض على الاصلاحات الادارية الضرورية لانجاح الزراعة.

ولا شك في انه ينجم عن كل هذه الامور تحسين المهنة واحياء محبة الارض وازدهار عظيم عام وتوازن داخلي لاقتصاديات البلاد اوفى بالغرض. ويخيَّل الينا انه من الفائدة ان نشير الى الطريقة المتبعة في احقاق التعليم الريفي وتطبيقه على حاجات البلاد.

ولقد قرأنا في مقالة عنوانها «المدرسة الابتدائية والحقيقة المراكشية» ما يلي: ان ميزة التعليم الفرنسي الاسلامي الريفية آخذة بالرسوخ عن طريقة تنظيم استخدام الوقت استخداماً خاصًا وايجاد حديقة بالقرب من المدرسة اشتغلها التلاب بانفسهم بتطبيق الطرق والاساليب الحديثة على الزراعة التقليدية.

وعلى هذه الصورة نشأ تعليم زراعي في مدارس البلاد يفي بالتثقيف الزراعي الحديث. والمدرسة الابتدائية قد قامت بدورها اذ جعلت التعليم ابن الجوّ الريفي فلبّت بذلك الرغبة بان لا ينفصل الاولاد عن محيطهم وعن مشاغل ذويهم الجوهرية فلا يساقون بدون تمييز بتعليم غامض غير ملائم الى احتقار ما يتعلق بمهنة المزارع اذ من الواجب اشراب عقول الطلاب الاساليب الزراعية المعقولة وتعليمهم استخدام مياه الري التي ما زالت قليلة في هذه البلاد على خير الوجوه فلا يسرفون فيها وان نغرس في انفسهم منذ صغرهم مبادئ العمل المعتنى به المنظم وفق الاساليب الحديثة وان ندربهم على استخدام الاسمدة ومحبة الاشجار والحيوانات واحترامها اشراباً نظريًا ولكنه حسيٌ على قدر المستطاع، وقد ارتبط به التعاون المدرسي المتبادل الذي يساعد بفضل الارباح الناجمة عن بيع المنتجات الزراعية لكل مدرسة ريفية على منح طلاب هذه المدارس الجوائز وبعض النقود المتوفرة باقتطاعها من اثمانها وبعض هبات من الالبسة وتحسين وجبات اكلهم في مطعم المدرسة. وما عدا هذا ثمة في ملاك التعليم الفرنسي الاسلامي مرتبة عليا عملية زراعية في مختلف المناطق

فراكشية الزراعية يقابلها ١٧ فرعاً زراعياً... وبعد ثلاث سنوات من الدرس العملي الجدي يدرس في خلالها الطالب عشرين ساعة عملية في الاسبوع وعشرين ساعة يتلقى فيها التعليم العام ينال شهادة التدريب الزراعية[1] .

تنظيم اسواق الاستهلاك

اننا لا نجهل الاهمية التي تتخذها المبادلات التجارية في حياة لبنان فعلى قدر ما تكون نشطة يكون اقتصاد البلاد سليماً والمنتجات الزراعية يسعها ان تكون مادة تبادل ذات فائدة حيوية للبلاد. ولما كان باطن الارض في لبنان لا ينتج شيئاً ولما كانت صناعته ضعيفة لا تصدر الا القليل كانت المحصولات الزراعية وحدها المصدَّرة بكثرة هي التي يسعها انعاش الميزان الاقتصادي انعاشاً محسوساً فلذلك ينبغي لسياسة الحكام ان تجعل من اول اهدافها ايجاد الاسواق الاستهلاكية لهذه المنتجات اذ لا فائدة للفلاح من توسيع ضروب زراعته واتقانها اذا لم يجد امامه منافذ لاستهلاك منتجاتها فالطبيعة قد ساقت الى لبنان مبرًا بامكانيات تنوع مزروعاته تنوعاً كبيراً وباستطاعته ان يجلب الى تربته اثمار البلدان الحارة: كالبلح والموز والحمضيات وشتى مزروعات الاقاليم المعتدلة والباردة كالتفاح والاجاص والمشمش الخ... وجميع انواع الحبوب. اما بلدان الشرق الادنى الاخرى كسورية ومصر والعراق وشرقي الاردن ففي من البلدان التي تشتري هذه المحصولات ولكنها تشتري جزءاً منها من اوربة والآخر من اميركة والسبب في ذلك هو ان تحسين هذه الانواع في لبنان لما يعرف ان يفرض نفسه فرضاً. فثمة اذاً ما يدعو الى ايجاد منافذ طبيعية هامة وعلى الحكومة ان تساعد في هذا العمل وتبذل مجهوداتها لتزييد امكانيات المبادلات واستقرارها.

ومن واجبها ان تعمد في هذا السبيل الى عقد اتفاقات رسمية مع الدول المجاورة واجرا. تنظيمات داخلية جدية وعلى المزارع ان يحاول اكتشاف الزبائن عن طريق استقامته بقيمة منتجاته وبانتظامها وعرضها ولقد شهدنا في خلال السنوات الاخيرة خللاً في هذا الباب الا هو فقدان النظام فاذا لم يصلح المنتج اللبناني نفسه فسيتعرض في المستقبل الى كساد بيعه كسادًا يفضي الى

(١) Cf. *Bulletin d'Information*, N° 5, du 5 Mars 1951

اتلاف محصولاته . ومحصول التفاح في لبنان بالنظر الى المساحات الجديدة المغروسة من اشجاره يقتضي له ان يزداد ازديادًا طبيعيًا عشرة اضعافه في السنين المقبلة فيصبح تصدير محصوله هذا ضرورة لا محيد عنها اما اذا استحال تصديره فسوف يضطر عدد كبير من الفلاحين الى الافلاس .

وفي المحاضرة التي القاها السيد ليون مراد في ندوة الاسبوع الاجتماعي سنة ١٩٤٢ في بيروت قال بتنظيم السوق المحلية التي ما برحت راسخة اكثر من غيرها وبالتفاهم الواسع مع بلدان الشرق الادنى واعرب عن رأيه كما يلي: « اننا نهتم خاصة بتحقيق كتلة اقتصادية بين مختلف بلدان الشرق الادنى ذات مصلحة متضامنة ترغمنا على توحيد نماذج زراعتنا وتوزيع المنتجات ذات الطابع الاكمالي وايجاد مناطق خاصة للانتاج ومستوى مشترك لنماذج التصدير وتنسيق تعريفات جمار كنا واباحة حرية التجارة داخل هذه الكتلة على قدر الامكان. . . »

ويخيل الينا واضحًا كل الوضوح ان اللبناني بمهارته التقليدية في قضية المبادلات الدولية ينبغي له ان يفرض انتاج زراعته على سوق الشرق الادنى ولو تكلف بعض المشقة.

الاصلاحات القانونية

ما زال بعض العراقيل التقليدية البالية تحول دون نمو الزراعة اللبنانية لان هذه التقاليد التي تنظم علاقات الافراد بعضهم ببعض ما فتئت قائمة منذ عهد الامبراطورية العثمانية وهي تعود في بعض الاحيان الى قبل ذلك او الى وضع اجتماعي من اوضاع القرون الوسطى فباتت لا تماشي ابدًا الاوضاع العلمية الحديثة حتى اصبح التجدد يفرض نفسه فرضًا . وعلى رغم كل ذلك لا بد من الاعتراف بان اعمالًا تقدمية قد تم تحقيقها في ناحيتين فاخذت تعتق الفلاح من شبكة قيوده المضنية التي سجنته ضمنها القرون المتطاولة . ان ايجاد المساحة لفكر صائب قد ساعد على تحقيق تجزئة الملكية العقارية تجزئة معقولة وعلى توزيع الاراضي توزيعًا افضل منه في الماضي . وجاء القانون الحديث بشأن التعاونيات التي تكلمنا عليها يخول الفلاح ايجاد شركات وجماعات مصلحية بشكل حديث . . . والظاهر انه لم يدرك بعد كل فائدتها . والى جانب ذلك تقاليد زراعية عديدة

ذات طابع خاص منبثقة من ضرورات الحياة واوضاع السكان والاوضاع الجغرافية ما برحت من عوامل الشلل نسبي رسوخها على ممر القرون .

واليك مثلاً يظهر بعض نقاطها المفتقرة الى الاصلاح المفيد . فقد كان قديماً في سوريا ولبنان ضرب من ملكية احدى القرى يقال له « المشاع » وقد جزئت هذه العقارات في سبيل تحقيق مساواة كبرى في استثمارها بين جميع من لهم حق فيها تجزئة يلغ بها الافراط احياناً الى درجة لم يتمكن معها الثوران اللذان يجران المحراث الا بكل صعوبة المرور على قطعة من هذه الارض بسبب ضيقها كل الضيق . واكمل هذه التجزئة تنقل الاراضي تنقلاً دورياً منسقاً ومرتباً ترتيباً قانونياً بين المستثمرين فكانت هذه الطريقة بلا ريب من العراقيل في وجه استغلال الارض استغلالاً معقولاً الى ابعد حد ممكن . وهذا الضرب من الملكية المشاعية آخذ بالزوال ولاسيما في الاراضي الصالحة للزراعة فكان انشاء المساحة الفرصة التي اختارتها السلطات لتوحيد العقارات بالاتفاق مع زعماء القرى فخصوا لكل رئيس عيلة اخصبة متجانسة معقولة يكفي انتاجها المعيشة المنظمة . اما في الامكنة التي ما برحت فيها اراضٍ مشاعية فهناك مجال لمتابعة اعمال التقدم التطورية التي بوشرت لتأمين ملكية ثابتة شخصية لجميع الفلاحين الذين لهم حق بذلك « المشاع » . ولقد انشأت بعض الجماعات القروية الاخرى تفادياً من تجزئة الارض تجزئة مفرطة ضرباً من شركة مشاعية لاستغلالها فكان كل فرد من افراد الشركة ينال في نهاية الموسم نصيبه من الاتحاد بيد ان هذه الطريقة قد اظهرت انها من العراقيل المثلة لانها تتيح الفرصة لكثير من ضروب الاحتيال بين افراد الشركة مما كان خطره شديداً على شاكلة الشركة بدون عقد « كالحول ووكلاء اصحاب الاملاك وشراء المحصولات او ريعها الخ . . . » التي لم يكن بالاستطاعة عقد مقاولة بينها وبين الشخص الثالث بدون اتفاق سابق بين اعضاء الجماعة كلها بدون استثناء . فلذلك اخذت هذه القاعدة الاستثمارية بالتقهقر الصريح تقهقراً يبدو لنا حسناً . واكثر العقود الزراعية انتشاراً في العلائق بين الملاك والمزارع مقاولات الحول التي لها اشكال عديدة واساليب تطبيق كثيرة لا نستطيع بسطها في مثل هذا

المقام وانما نذكر ان تعدادها نفسه هو مصدر عدم استقرار الحقوق المتبادلة وفرصة سنحيت للمظالم وذلك اذا كان الملاكون من ذوي الوجدان الضئيل . وزد على ذلك انه اذا ما سقط الحولي في بعض المناطق الفقيرة تحت دين لمعلمه عليه فقد يستفيد هذا احياناً ليرغمه على الثبات عنده ثباتاً اجبارياً فيصبح وضع الحولي اشبه بنصف رقيق . فمن الفائدة بمكان ان يبسط القانون مواده لعقود الحول ويوحدها ويجعلها مستقرة .

وعقد المغارسة يسبب ايضاً مساوئ ومظالم ولاسيما اذا لم يتناول الا المشاركة في الاشجار المغروسة فيبدو في مثل هذا المقام انه على الدولة ان تسن القوانين تعزيزاً لتعميم عقد المغارسة لا من حيث الاشتراك بملكية الاشجار بل من حيث الاشتراك بملكية العقار المغروسة فيه اذ ينجم عن ذلك ان تزداد رفاهية الحولي ازدياداً سريعاً وتستقر حياته العيلية لانه شرع يتخذ شيئاً فشيئاً مقامه في عداد صغار الملاكين .

ولا تعطى هذه الامثلة الوجيزة الا فكرة ضعيفة عن كثرة اشكال العقود التقليدية التي لا تزال سارية المفعول في الزراعة اللبنانية «كعقود تربية الماشية والمراعي والتسميد والري واستئجار الارض والوكلاء عن اصحاب الاملاك . . .» ولكنها تخولنا ان ندرك ان حياة الطائفة المزارعة في لبنان تقوم على اساس اشكال عقود اكل الدهر عليها وشرب وقد اصبحت غير صالحة ولا تماشي مقتضيات التطور التقدمي .

ويظهر ان اهم الاصلاح المفتقرة اليه البلاد افتقاراً ماساً يستدعي اعادة التفكير في كيفية بناء المهنة الزراعية العام ليسهرها بقانون حديث كما تم ذلك في بقية المهن بلبنان .

وبالاستطاعة ان يتخذ هذا القانون شكل اتفاق اجتماعي كما في بعض البلدان اي اتفاق وضع بعد المناقشة والتفاهم بين نقابات اصحاب الاملاك والعمال والدولة . اما النقابية الزراعية في لبنان فما برحت في حالتها الجنينية فلذلك لا تستطيع ان تتكلم باسم جميع المهن . ويبدو ان ثمة طريقة اشد جدوى الا هي تأليف لجنة من الحقوقيين والمهندسين الزراعيين غايتها سن مشروع تنظيم قانوني عام بموافقة الدولة عليه ، وانما يجب ان لا يتوخى هذا التنظيم القانوني ليكون مثمراً ومفيداً وجهات نظر هذه المعضلة الحقوقية والفنية والاقتصادية فقط بل من واجبه ان يتصدى بكل جرأة لمعضلة الفلاحين برمتها .

وهذه المعضلة الاجتماعية تختلف الاختلاف كله عن معضلة العامل الاجتماعية فذلك تتطلب تشريعاً خاصاً وان لم يستطع ان يكون مفصلاً في ذرائعه كتشريع العمال المحض بالنظر الى اوضاع الفلاح الحيوية فانه على الاقل يتمكن ان يمنح المزارع حماية مجدية في بعض الامور الجوهرية . وينبغي لهذا القانون ان يقوى على تأمين المزارع ولا سيما العامل الزراعي ضد بعض الاخطار في حياته ، في عمله . وان يؤمن له مستوى معيشة لائقة ويعزز نموّ عيلة الفلاح وازدهارها .

واشد الاخطار اهمية في حياة الفلاح العملية الحوادث والامراض . اما بشأن هذه الحوادث فبالاستطاعة تطبيق قانون العمل (مرسوم رقم ET/٣٥ في ٤ ايار ١٩٤٣) (المادة ٢ — الفقرة ٩) على الزراعة . وفي الاستثمار الذي يستخدم التراكتورات والادوات ذات المحركات فالمصاب ينعم بالفوائد التي نصّ عليها هذا القانون ولكن كما يبدو انها الحالة الوحيدة التي يستطاع فيها تطبيق قانون العمل اللبناني على الشؤون الزراعية لان جميع القوانين الاخرى تستثني صراحة بنصوصها المهنة الزراعية . وفي الواقع ان المادة ٧ بفقرتها الثانية كانت مبثاً للامل ان يكون التعاون الزراعي موضوع تشريع خاص بيد ان الفلاح اللبناني ما برح ينتظر عبثاً تحقيق هذا الامل، وانه لمن الظلم والسياسة الحرقاء ان يظل الفلاح بعيداً عن التطور القانوني ، فمن الضرورة على ما يلوح لنا ان تشمل القوانين التي سترى النور في المستقبل الفلاحين كلما كان ذلك مستطاعاً . فاذا بُدئ مثلاً بوضع ضمان ضد المرض فمن المرغوب فيه ان يشمل هذا الضمان الفلاح ليستفيد منه اما دفع رسم الاكتتابات الشهري فربما كان تنظيمه اشدّ صعوبة لدى الفلاحين مما هو لدى الصناعيين ومع ذلك ليست هذه القضية مستعصية الحل . اذ بالامكان بسهولة ادخال شرط في صلب عقد مقاولات وكلاء الملاكين ومستأجري الارض والحولة ينصّ على كيفية دفع هذه الاكتتابات اما العامل الزراعي المحض فيجب ان يزوّد يوماً ما ببطاقة عمل اصولية تكون اساساً لدفع اكتتابات ضمانه ، ولن يكون الضمان ضد المرض مفيداً للفلاح الّا اذا كان في متناول يده الاطباء والمستشفيات لكيلا يضطر الى هبوط المدن. ولذلك يقتضي الواجب بتعديل المصلحة الصحية وتنظيمها تنظيماً

يسدّ حاجات المطلقة .

وهذا الامر هو من النقاط المهمة التي ينبغي للقانون ان يتناول تنظيمها الجديد تنظيماً جدياً . اما فيما يختص بمستوى معيشة الفلاح فمن الصعب ان تسن له القوانين بفرض حدّ ادنى للاجر كعامل المصنع لان العامل الزراعي غالباً ما يكون مسكنه وماكله مؤمناً عند سيده ولو على الاقل لمدة عمله طالت ام قصرت في السنة . اما اجرته فغالباً ما يقبضها عيناً . ويبدو انه من الممكن للتشريع الجديد ان يعزّز تبني اجر هذا العامل نقداً فيستفيد سواء أكان ذلك من حيث حريته ام من حيث استقراره وعلى الاختصاصيين الزراعيين ان يجدوا الوسائل الناجعة في سبيل الوصول الى هذه النتيجة . وحمادى القول ان حماية اسرة الفلاح هي اهم نقطة في هذه القضية فلو كان الضمان المرضي منظماً والاجر محسناً فباستطاعة العيلة ان تستفيد فائدة كبرى من هذه الاصلاحات . ويبدو صعباً في الساعة الراهنة تقرير اجر عيليّ منفق عن طريق ايجاد صناديق تعويض . والذي يبدو ممكناً كل الامكان هو ان يدخل في عقود مقاولات « الاستنابة عن صاحب الملك — واكترا . الارض - والحول — وتأجير الخدمة » مبدأ نفقات العيلة . ولئن ادخل يوماً الى البلاد ضمان الامومة لكان من المناسب ان يشمل طبقة الفلاحين فيكون عوناً كبيراً لاب العيلة . اما اذا استحال اقرار هذا الضمان فعلى التنظيم القانوني الجديد ان ينصّ على ان تدفع الدولة او الجمعيات التعاونية مرتبات لطائفة من القابلات ليقمن بعملهنّ في قرى كل قضاء . وعلى كل فان اكثار مستوصفات التطبيب للاعتناء بالامهات والاطفال هو ضرورة حيوية للبلاد .

ومما في الاستطاعة اتيانه في سبيل حماية العيلة بجدوى هو المسكن ، وحسبنا الطواف في القرى لنرى عدم توفر الراحة المنزلية والشوايب الصحية وحالة المنزل الشبيهة بالمساكن القديمة الاولية هذه المنازل التي تعيش فيها عيال الفلاحين وتتكاثر .

وفي سبيل حلّ معضلة منزل الفلاح يجب ان لا ننظر اليه بالنسبة الى وجهة النظر الوضعية بل بالنسبة الى الوجهة الوطنية . وتتطلب هذه المعضلة رؤوس

اموال كبرى وايجاد مشروع واسع منسق غير ان بناء هذه المنازل الريفية لاسهل غالباً من تشييدها في المدن وذلك بالنسبة الى رخصها .

ولقد توصلت بعض البلدان الى نتائج باهرة في هذا الصدد . فلماذا لا ينجح لبنان ايضاً في هذا الباب ؟ ولا بدّ للتنظيم القانوني الجديد في سبيل اتيانه عمل مستوفٍ من ان ينصّ على ايجاد مدارس زراعية ومزارع مدرسية كما سبق لنا ان اشرنا الى ذلك اذ لا يكفي تعزيز العيال الكثيرة العدد بل علينا ان نزوّد ابناءها بالمعدات لحياة العمل التي ستكون حياتهم وبذلك تكون مساعدتنا مجدية لاسرة الفلاح اساس الازدهار اللبناني الاشد رسوخاً .

ولنرجونّ ان تهتم الفئات المختارة في البلاد اهتماماً اعظم لمعضلة فلاحي وطنهم . ولئن كان الكثيرون من ابناء المدينة لا يعرفون الجبل الا بالمباهج التي يقدمها لهم في اثناء فصل الاصطياف فهولاء قد احتكّوا بالفلاحين من دون ان يعلموا ما في حياتهم من صعوبات ومشقات . ويجهلون ايضاً ان ما يبدونه من فخفخة يحمل الفلاح على الاستسلام للاحلام فيحتقر ذاته من منبوذي المجتمع فتتأصل في نفسه الرغبة في هجر كل شيء ليذهب نحو المدينة حيث يظن انه يجد فيها حياة هنية ولا يلاقي غالباً لاستقباله غير البؤس .

وابناء المدن الذين يحملون شهادة البكالوريا او ما يعادلها ، العاجزون عن ايجاد مركز لائق ، عليهم ان يفكروا في تحويل انظارهم نحو الارض . اما اذا شئنا ان يظل ابناؤنا اقوياء فمن واجبهم ان يتعلقوا تعلقاً وطيداً بارضهم ، فجدودنا قد كانوا لنا خير عبرة بجلدهم وثبات عملهم وكرامة حياتهم . فعلى الشباب ان لا يفكروا في انهم ينحطون في حراثة ارضهم .

ولا يؤدي اقفار الارياف من السكان الّا الى الخراب ، لان ازدهار حياة الفلاح هو عنصر لا يستغنى عنه للثروة الوطنية . ففي اليوم الذي ينصرف فيه الشباب بكليته بحماسة الى الارض تصبح المعضلة الاجتماعية التي اوجدتها طائفة الفلاحين اللبنانية في طريق الحل نهائياً .

واننا لنتمنّى على الله ان لا يتأخر ذلك اليوم كثيراً ولننسق مجهوداتنا لتعجيل حلوله .